



الازمة السورية واثرها في العلاقات الروسية-التركية (رؤية مستقبلية)

م.و. (أحمد خضير عباس) الرماحي
مدير العلمين للدراسات العليا

الأزمة السورية المستمرة منذ عام (٢٠١١)، نقطة اشتباك ما بين نظم إقليمية ودولية، وامتزج

التنافس الدبلوماسي لدى الأطراف الدولية بعراك عضوي على الساحة السورية، واتضح الفارق بين

سياسات إدارة النشاط الدبلوماسي اليومي، وبين النشاط الدبلوماسي في لحظات التحولات

الاستراتيجية. انقسمت القوى الفاعلة بالأزمة السورية إلى طرفين نقيضين: الأول (روسيا الاتحادية)

مؤيد لبقاء نظام الأسد بوصفه عضواً فاعلاً في منظومة تحالف أكبر، سعت لترتيب التفاعلات الإقليمية لمواجهة النفوذ

الغربي ورؤيته، كما لإعادة هندسة التفاعلات الإقليمية؛ أما ثانيهما (تركيا) فرافض للنظام، إذ رأى هذا المعارض مخرجاً له

أمام التحديات الإقليمية التي فشلت معالجتها من قبل، سواء بشكل سياسي أم عسكري. ولذلك، نلاحظ أن الأزمة

السورية هي الأصعب من بين أزمات الربيع العربي، فهي الأكثر حدة بمعيار استخدام القوة في إدارتها، وهي الأكثر تعقيداً

في المنطقة العربية، الأمر الذي أدى إلى دخول القوى الدولية على خط إدارتها.

Abstract

The ongoing Syrian crisis since 2011 was a point of clash between regional and international regimes, and the diplomatic rivalry between the international parties was mixed with an organic fight on the Syrian scene. The difference between the policies of managing the daily diplomatic activity and the diplomatic activity in the moments of strategic transformations became clear. The actors in the Syrian crisis were divided into two opposing parties: the first (Federal Russia) in favor of the Assad regime's survival as an active member of a larger coalition system, which sought to arrange regional interactions to counter Western influence and its vision, as well as to re-engineer regional interactions. As for the second of them (Turkey), he rejected the regime, as he saw this opponent as a way out to regional challenges that had previously not been addressed, whether politically or militarily. Therefore, we note that the Syrian crisis is the most difficult of the Arab Spring crises, as it is the most severe in the criterion of the use of force in its management, and it is the most complex in the Arab region, which led to the entry of international powers on the line of management.

الكلمات المفتاحية: الأزمة - سوريا - روسيا الاتحادية - الولايات المتحدة الأمريكية - المتغيرات الإقليمية -

المتغيرات الدولية



المقدمة

تلتقي مصالح روسيا الاتحادية وتركيا في العديد من القضايا، وتختلف في البعض الآخر. وعلى الرغم من التحوّلات الجيوسياسية للربيع العربي الذي بدأ عام (٢٠١١)، تظهر الأزمة السورية كعلاقة فارقة في مسار العلاقات الروسية - التركية، فعلى الرغم من اختلاف الأطراف المتدخلة في هذه الأزمة، إلا أنّ ثقل العلاقات الروسية - التركية، وأهمية سوريا لكلّ منهما، جعل هذه الأزمة نقطة تحوّل في مسار هذه العلاقات، وساهمت إلى حدّ كبير في تخفيف حدّة التوتر السياسي، حيث تتطلّب المصالح المشتركة لروسيا وتركيا في المنطقة تفاهات سياسية حول العديد من الملفات، وبالأخصّ الأزمة السورية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال معرفة سير العلاقات الروسية - التركية في ظل الأزمة السورية، ومدى تأثير الأزمة السورية على العلاقات بين الطرفين، وما تتمتع بها سوريا من أهمية لدى روسيا الاتحادية وتركيا، الأمر الذي جعل العلاقة بينهما تتقارب تارةً وتباعد تارةً أخرى؛ إذ إنّ هذه العلاقات بين روسيا الاتحادية وتركيا تحكمها أسس رصينة، فضلاً عن المصالح المتبادلة بين الطرفين، على الرغم من الأحداث المتسارعة في سوريا.

ثانياً: إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من جدلية (الأزمة السورية وأثرها في العلاقات الروسية - التركية)؛ إذ تعدّ الأزمة السورية المثال الأبرز على تناقض المصالح بين روسيا الاتحادية وتركيا؛ خصوصاً أنّ ذلك يأتي في ظل سعي

كانت العلاقات الروسية - التركية تاريخياً، عدائية غير سلمية؛ وتركت الحروب التي كانت قائمة بين روسيا والدولة العثمانية ذكريات مريرة لدى الطرفين، وقد اتسمت الفترة (١٥٠٠ - ١٨٠٠)، بالصراع والتوتر الإقليمي والدولي على النفوذ في أغلب الأحيان، وشهدت (١٧) حرباً بين السلطنة العثمانية والإمبراطورية الروسية، انتصرت الأخيرة في أغلبها خلال (٣٠٠) عام.

وقد أدّى تفكك الاتحاد السوفياتي عام (١٩٩١) إلى إعادة التنافس بين روسيا الاتحادية وتركيا من جديد في العديد من المناطق الاستراتيجية، مثل: البلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى، لكن مع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت العلاقات بين الطرفين تقارباً تاريخياً، ولعب العامل الاقتصادي دوراً حيوياً، في تخفيف حدّة التوترات في ما بينهما، وذلك من خلال التعاون في مجال الطاقة والتبادل التجاري، فروسيا الاتحادية تسعى دائماً إلى استعادة مكانتها الدولية، وحماية مصالحها الاستراتيجية في العديد من مناطق العالم، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث حاولت روسيا الاتحادية التطوير والتغيير في استراتيجيتها لتكيف مع الأحداث الجديدة في المنطقة، وتستطيع النجاح في تحقيق أهدافها. بالمقابل، نجد الطموح التركي الهادف إلى لعب دور القوة الإقليمية الرئيسة من خلال بناء جسر للتعاون مع الدول في محيطها الإقليمي، ومحاولة التحكم في ملفات بعض القضايا، في ظل مبادئ سياستها الخارجية، وهنا



واضح على طبيعة نتائجها تلك العلاقات الروسية - التركية؛ وكذلك اعتمدنا (المنهج التحليلي) لتحليل الظواهر والأحداث، والمدركين الروسي والتركي. كما استعنا (برؤية استشرافية مستقبلية) لبيان مستقبل العلاقات الروسية - التركية في ظل الأزمة السورية.

خامساً: هيكلية الدراسة:

بدأت الدراسة بمقدمة، ثم مبحثين، وقد تناول الأول: الأزمة السورية في العلاقات الروسية - التركية بعد عام (٢٠١١). وتآلف المطلب الأول من الأزمة السورية (الأسباب - المراحل). وتناول المطلب الثاني الأزمة السورية في المدركين الروسي والتركي. وتناول المبحث الثاني عوامل تأثير الأزمة السورية في العلاقات الروسية - التركية، وآفاق المستقبل. وقد تآلف المطلب الأول منهما من عوامل تأثير الأزمة السورية في العلاقات الروسية - التركية. أما المطلب الثاني فتناول مستقبل العلاقات الروسية - التركية في ظل الأزمة السورية. وأخيراً تمّ ختم الدراسة بخاتمة، ثم المصادر.

المبحث الأول: الأزمة السورية في العلاقات الروسية -

التركية بعد عام (٢٠١١):

شكلت الأزمة السورية التي اندلعت عام (٢٠١١) محطّ اهتمام عالمي؛ إذ تسببت بفسح المجال أمام التدخلات الأجنبية في الشأن السوري الداخلي، ما أدى إلى ضياع مركز القوة السيادية للسلطة، وتشتيها إقليميا وعالميا في شكل أوراق سياسية بيد أنظمة القوى الإقليمية والعالمية المسيطرة، حتى أصبح كلّ من الروسي والتركي، بمثابة وكلاء أحدهما عن المعارضة السورية والآخر عن الحكومة السورية، ما أدى إلى زيادة التعقيد في الأزمة السورية، خصوصاً في ظل ما تعرضت له، من

روسيا للحفاظ على مصالحها مع أهم حلفائها في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى إلى معارضة روسيا أيّ تدخل عسكري خارجي في سوريا؛ بل دعمت النظام السوري، على العكس من تركيا التي عارضت وجود النظام السوري. وعلى الرغم من هذا التناقض في سياسة الطرفين ومصالحهما في المنطقة، ليس من المستبعد أن يتواصل الروس والأتراك مثلاً بشأن البحث عن حلّ للأزمة السورية، بما يحفظ لكلّ منهما حداً معقولاً من مصالح كلّ منهما، وذلك بتأثير علاقتهما التي لا تزال تتطور، وبالنظر إلى ما تقدم تبرز عدّة أسئلة:

١- ما هي أسباب الأزمة السورية وتطوراتها؟

٢- ما هي أهمية سوريا في المدركين الروسي التركي؟

٣- ما هو تأثير الأزمة السورية في العلاقات الروسية - التركية؟

٤- ما هو مستقبل العلاقات الروسية - التركية في ظل الأزمة السورية؟

ثالثاً: فرضية الدراسة:

تطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن موقع سوريا في منطقة الشرق الأوسط وما لها من أهمية، أدى إلى زيادة التنافس بين كل من روسيا وتركيا في المنطقة التي تلتقي بها المصالح الاستراتيجية للدولتين.

رابعاً: منهجية الدراسة:

نظراً لتشعب المسائل التي يتطرق إليها موضوع الدراسة، اعتمدنا منهج علمية، متكامل في ما بينها، بقصد إغناء موضوع الدراسة، ومحاولة الإلمام بجميع الوقائع وتفصيلاتها. ولأجل تحقيق هذه الغاية، اتبعنا (المنهج التاريخي)، لتتبع الأحداث التي كان لها تأثير



المتحدة الأميركية، وإقليمية كتركيا، الأمر الذي زاد من تأزم الوضع في سوريا. بناءً ما تقدم، سوف نوضح أسباب الأزمة، ومراحل تطورها، وذلك من خلال فرعين هما كما يلي:

الفرع الأول: أسباب الأزمة السورية:

إن تراكم الأسباب والعوامل المؤدية إلى تأزم الأوضاع في سوريا، وانقسام الرأي العام حولها بين قائل: إن هذه الأسباب هي داخلية، تتعلق بمطالب سياسية واجتماعية واقتصادية فقط، وبين من قال: إن العامل الخارجي كان حاضراً منذ بداية الأزمة وبقوة، وهذا ما يفرض توحد كل أفراد المجتمع للدفاع عن الوطن.

فالذين يرون أن الأوضاع السياسية والمؤسسية هي السبب، خصوصاً خلال التسعينيات من القرن الماضي، يعتبرون أن النظام السوري قد دفع باتجاه تبني سياسة اقتصادية تحريرية، أثرت على الفقراء، وعلى الطبقة الوسطى، وخلقت ما يُسمى برأسمالية المحسوبيات. صحيح أنه، خلال عام (٢٠٠٠)، كان ثمة إصلاح جذبي مطروح في الأبعاد التنموية والسياسية، لكن الجانب السياسي لهذا الإصلاح قد غُلق، وطُبّق إصلاح تدريجي، وغير شامل في بعض الجوانب الاقتصادية، والجوانب المتعلقة بالإدارة العامة. كذلك جرت محاولة إصلاح سياسي جديدة عام (٢٠٠٥)، وأيضاً تم تأجيلها. وهنا، يُطرح سؤال حول الأداء المؤسساتي، وما إذا كان ضعيفاً أو قوياً.

غالباً ما تُنشأ المؤسسات لتحقيق الأهداف بطريقة تفاعلية مع المجتمع، وضمن عقد اجتماعي، وقد تم اللجوء إلى ذلك تاريخياً بطرق مختلفة (ديمقراطية أو

فوضى عارمة، ومشاكل خطيرة وكثيرة، منها: الإرهاب، ومشكلة الزوح، ومشكلة الهجرة غير الشرعية واللاجئين، ومشكلة الإغاثة، الأمر الذي جعل المشكلة السورية كارثة إنسانية، ومشكلة عربية، تشغل الرأي العام العالمي والعربي، ووضع النظام السوري من جهة أمام تحديات داخلية، تتمثل باستعمال القوة بين المحتجين وبين السلطة السياسية، ومن جهة أخرى أمام تحديات خارجية تمثلت بتدويل الأزمة السورية، وما خلفه من شد وجذب بين القوى الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية، وكذلك بين القوى الإقليمية وخصوصاً تركيا وإيران وبعض الدول العربية كالسعودية وقطر بشكل خاص، ومعظم دول الجامعة العربية. بناءً على ما تقدم تبرز أمامنا مجموعة من الأسئلة حول الأزمة السورية مثل: ما هي الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة في سوريا؟ ما هي مراحل تطور الأزمة؟ ما هو حجم الأزمة السورية في المدركين الروسي - التركي؟. بدورنا سوف نجيب على هذه الأسئلة من خلال مطلبين اثنين هما كما يلي:

المطلب الأول: الأزمة السورية (الأسباب - المراحل):
تأثراً بموجة الاحتجاجات في إطار ما يُعرف بثورات الربيع العربي، لا سيما الثورتان المصرية والتونسية، شهدت معظم المدن السورية احتجاجات مشابهة، بدأت في (١٥ آذار ٢٠١١)، مطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، لكن الأزمة في سوريا اختلفت اختلافاً كبيراً عن باقي الأزمات التي شهدتها الدول العربية، من حيث طبيعة النظام السائد فيها، والعنف الذي مارسه قوى المعارضة، واصطدام مصالح وسياسات قوى عالمية فيها كروسيا الاتحادية والولايات



تسلطية). كما أنّ المؤسسات هي من يحدّد قواعد اللعبة في المجتمع. ويمكن تصنيفها ضمن فئتين رئيسيتين هما: المؤسسات السياسيّة والمؤسسات التعاقدية. ويلاحظ أنّ ضعف الأداء المؤسساتي في سوريا، هو أمر يشبّهه تقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، إذ كشف التقييم عن تنفيذ ضعيف للإصلاحات المؤسساتية المخطط لها، وعن الغياب شبه التام لتنفيذ الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى الإصلاح ومكافحة الفساد. كما أظهر التقرير الوطني للتنافسية عام (٢٠١٠) أنّ سوريا تعاني من عدّة نقاط ضعف في الإدارة العامة، والحكم الرشيد، ومن ضمن ذلك كان هدر الأموال العامة، والإجراءات القضائية والتشريعية المعقّدة، وضعف مساءلة الحكومة، وإدارتها للموارد العامة، وغياب السياسة العامة الشفافة^١.

أما الذين يرون أنّ الأوضاع الاجتماعية والثقافية هي السبب، فيعتبرون أنّ النظام السياسي السوري لم يتمكّن من نشر ثقافة دينية واجتماعية واعية قادرة على قراءة مشاكل المجتمع ومعوّقات التنمية والتطور فيه بشكل صحيح وعلمي، للعمل على تجاوز تراكمات الماضي، والبدء بوضع الأسس الصحيحة لبناء مجتمع قادر على مواكبة عجلة التطور العالمية في مجتمع محافظ، محكوم بعادات وتقاليد عشائرية، تحول دون العمل على تخطيط وتنظيم الأسرة؛ الأمر الذي أدّى إلى انفجار سكاني هائل (يقارب المليون نسمة زيادة كل أربع سنوات تقريباً)، لم يستطع سوق العمل المحلي استيعابه ما أدّى إلى حدوث بطالة كبيرة في صفوف الشباب، دفعتهم إلى البحث عن فرص عمل خارج البلاد، وهذا الأمر أضعف روح الانتماء عند بعضهم، وجعلهم

عرضة للتأثر بأفكار ومعتقدات تتعارض مع قيم وعادات وتقاليد المجتمع السوري. صحيح أنّ الفقر في سوريا منخفض نسبياً، لكنه يتزايد بصورة دائمة، ذلك أنّ معدله يزيد عن (٣٣%) من نسبة السكان، ولم تؤدّ السياسات الحكومية خلال العقد الماضي إلى تراجع المعدلات، ولا إلى التقليل من التفاوت ما بين المناطق، حيث تركّز الفقر بشكل أكبر في المناطق الشرقية والشمالية، خصوصاً في المناطق الريفية.

وبحسب تقرير سوري عن الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عام (٢٠١٠)، أسهم الانخفاض في مساحات الأراضي القابلة للزراعة في زيادة نسبة الفقر في الريف والمناطق الشرقية (الحسكة - الرقة - دير الزور)، كما إنّ حالات الجفاف خفضت الإنتاج المحلي للغذاء، فأدّت إلى حالات هجرة داخلية بأعداد كبيرة، وربطاً بالعوامل المذكورة، أدّى انتقال المهاجرين من الريف باتجاه المناطق الجنوبية، دوراً هاماً بترتيب تلك المناطق على سلم الفقر في البلاد^٢.

أما الأسباب الاقتصادية، فالمعروف أنّ الاقتصاد السوري حقّق معدلات نموّ مرتفعة نسبياً خلال العقد الماضي، بمعدل وسطي يقارب (٤,٤٥%) خلال الفترة الواقعة ما بين عامي (٢٠٠١) و(٢٠١٠). بيد أنّ نموّ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، في ضوء معدّل النموّ المرتفع للسكان، كان أكثر انخفاضاً، أيّ عند حدود (٢,٠%)، وبالمقارنة مع المنطقة العربية، فإنّ أداء النموّ في سوريا كان أعلى بقليل من المعدّل الوسطي، غير أنّ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كان لا يزال منخفضاً نسبياً، ولم يحقّق تقارباً مع مستوى الدول النامية الناجحة^٣.



عقد من الزمن، كان النفط فيه مصدراً لكل من الصادرات والإيرادات في الموازنة الحكومية. وقد شكّل هذا التحوّل تحدياً جوهرياً للإدارة الاقتصادية، وزاد من الحاجة إلى التجاوب، عبر إدخال تعديلات رئيسة على السياسات.

وأخيراً، شهد القطاع الزراعي أزمة حادة جراء الجفاف، وإساءة إدارة الموارد المائية، والتنفيذ المتأخر للمشاريع الحيوية، ومن ضمن ذلك الري الحديث، هذا إضافة إلى تبني السياسات التحريرية لحوامل الطاقة، وأسعار السماد؛ الأمر الذي أدّى إلى انكماش زراعي أثر سلباً على خلق فرص العمل، والأمن الغذائي، وأسعار السلع، وبطيعة الحال، على النمو الاقتصادي^٤.

نلاحظ هنا أن ما يحدث الآن في سوريا، فضلاً عن الأهمية الجيوبوليتيكية لموقعها الجغرافي، يعود إلى أنها تحتل قلب المشرق العربي، وهي ملتقى لثلاث قارات، وثلاث حضارات، وثلاث ديانات، وهذا الموقع يتجاور مع بلدان عربية (العراق، ولبنان، والأردن) وغير عربية (إسرائيل، تركيا) اللتين تعتبران من أقوى دول المنطقة عسكرياً؛ هذا بالإضافة إلى أهمية سوريا بالنسبة إلى إيران. كل هذه المعطيات جعلت سوريا رابطة العقد الإقليمي؛ وبالتالي، كان لهذا الموقع وما يصاحبه من سياسات إقليمية الأثر الأكبر في ما حدث ويحدث في سوريا من توتر دائم وعدم استقرار، خصوصاً لوقوع سوريا في منطقة مصالح إقليمية ودولية متضاربة ومتنافسة^٥. إذ يُعد التنافس الإقليمي والدولي من المسببات الخارجية للأزمة السورية، الأمر الذي أدّى إلى زيادة التنافس في إعطاء دور أكثر فاعلية للدول

بشكل عام، تأثر نموّ مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج بالأزمات الداخلية والخارجية سلباً، على حدّ سواء، وقد اعتمد النموّ على تراكم العوامل أكثر من اعتماده على الإنتاجية؛ حيث تأثر بالبيئة الإقليمية غير المستقرة، بما في ذلك الحروب التي نتجت عن الصراع العربي - الإسرائيلي، وأثرت سلباً على كلّ النموّ الاقتصادي، وعلى الديمقراطية في الدول العربية. هذا، وقد شكّل توسّع قطاعات الخدمات، ولا سيما فعاليات القطاع غير المنظم، انحرّك الرئيس للتحوّل البيوي للاقتصاد السوري؛ فقد توسّعت تجارة الجملة والتجزئة، مع تنامي الاستهلاك المحلي، وتراجع القيود على استيراد المنتجات النهائية، كما توسّعت خدمات الاتصالات نتيجة للنمو السريع في أسواق الهاتف الخليوي، إضافة إلى التوسّع الكبير للقطاع المالي، والزيادة في المضاربات العقارية والمالية. هذا علاوة على توسّع الخدمات الحكومية جراء زيادة الخدمات الاجتماعية الحكومية، وارتفاع الأجور في القطاع العام.

كذلك شهدت القطاعات الإنتاجية توجّهات نموّ متباينة، إذ بلغ معدّل نموّ الصناعات التحويلية (٧,١%) خلال العقد الماضي، وهذا يعود - بصورة جزئية - إلى إنشاء المناطق الصناعية، التي وفّرت بيئة أفضل للمنشآت.

الجدير بالذكر - هنا - أنّ معظم منشآت القطاع العام الاقتصادي، ظلّت تترك أثراً سلبياً على النموّ الاقتصادي لهذا القطاع. أمّا الصناعات الاستراتيجية، وخاصة النفط، فقد شهدت نتائج نمو سلبية بسبب تراجع الإنتاج. وقد أصبحت سوريا دولة مستوردة صافية، لحوامل الطاقة في عام (٢٠٠٦)، وذلك بعد



الإقليمية والدولية التي تُعبر عن سياستها وطموحها وتحقيق مصالحها في سوريا.

الفرع الثاني: مراحل تطور الأزمة السورية:

مرّت الأزمة السورية بمراحل عدة؛ إذ شكلت المتغيرات الداخلية والخارجية عاملاً مؤثراً فيها، وقد بدأت المرحلة الأولى من الأزمة تأثيراً بموجة الاحتجاجات السلمية في إطار ما عُرف بثورات الربيع العربي، لا سيما الثورة المصرية والتونسية، فشهدت معظم المدن السورية احتجاجات مشابهة، إذ انطلقت الاحتجاجات من درعا، وهي محافظة جنوبية، يغلب عليها الطابع الريفي، وكان ذلك في منتصف شهر آذار/مارس عام (٢٠١١)، مطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية^٦.

وقد حاول النظام في بادئ الأمر، تهدئة الأوضاع، وإدارة الأزمات الداخلية عبر تقديم تنازلات سياسية من قبيل إقرار الحق القانوني في التطاهر، وإلغاء قانون الطوارئ، وحلّ الحكومة، وتشكيل حكومة جديدة، والدعوة إلى حوار وطني، والحديث عن إعادة النظر في المادة الثانية من الدستور، والمتعلقة بقيادة حزب البعث للدولة^٧. كما أعلن الرئيس السوري (بشار الأسد) في (٧) نيسان/أبريل عن منح الجنسية لبعض المواطنين الأكراد الذين لم يكونوا قد حصلوا عليها في سوريا.

دفعت هذه التنازلات المتظاهرين إلى رفع سقف مطالبهم، في الوقت الذي ازداد فيه سلوك الأجهزة الامنية سوءاً وتصاعد وتيرة العنف لدى المتظاهرين، ما قوّض مصداقية الإجراءات الحكوميةّة المعلنة لدى الشعب السوري، خصوصاً بعد وصف النظام للمعارضة بأنهم ليسوا أكثر من خليط متداخل من المجرمين،

والأصوليين الإسلاميين المتآمرين، والمدعومين من الخارج. وقد قال الرئيس السوري (بشار الأسد) أمام مجلس الشعب في خطابه الأول بعد اندلاع الاحتجاجات: "بكلّ وضوح إنّ سوريا تتعرض لمؤامرة كبيرة، تمتد خيوطها من دول بعيدة ودول قريبة، ولها بعض الخيوط داخل الوطن"، معتبراً أنّ هذه المؤامرة تعتمد في توقيتها، لا في شكلها، على ما يحصل في الدول العربية من ثورات على الأنظمة، وقد سماها (صرعة جديدة)، ورفض أنّ يعتبرها ثورات؛ وإنّما هي مجرد حالة شعبية. وقال أيضاً: "إنّ هناك خلطاً بين ثلاثة عوامل، هي: (الفتنة، والإصلاح، والحاجات اليومية)"، مستخلصاً أنّ الحاجات اليومية وراء الحالة الشعبية التي تشهدها (سوريا)، لكنّ الفتنة دخلت على الموضوع، وبدأت تقود العاملين الآخرين، والفتنة هنا هي المؤامرة التي أصبحت كلمة محورية لرسم السياسة الخارجية للنظام السوري^٨.

الأمر الذي أدّى إلى انتقال الأزمة من مرحلتها الأولى (الاحتجاجات السلمية) إلى المرحلة الثانية (الصدام المسلّح)، فبعد أن خرج الشعب السوري مطالباً بتغيير أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تمّ تحويل الاحتجاجات طوعاً من السلمية إلى القوة العسكرية والعنف، وذلك بانشقاق تنظيم عسكري أُطلق عليه اسم (لواء الضباط الأحرار)، وقد أعقب هذه الخطوة تشكيل (الجيش السوري الحر) في تموز من العام نفسه، برئاسة العقيد رياض الأسعد، وجاء تأسيسه ليكون إطاراً تنظيمياً يواكب تنامي العمل المسلّح ضد قوات النظام، وتزايد عدد المنشقين من المؤسسة العسكرية الذي ترافق مع تصاعد مستوى



العنف المستخدم ووتيرته ضد المناطق المتفضة على النظام^٩.

وهكذا، تحوّل الصراع في سوريا من صراع سياسي إلى صراع عسكري، بين الجيش النظامي والعشائر المساندة له من جهة، والجيش السوري الحرّ والتنظيمات الأخرى التي تقاتل إلى جانبه من جهة أخرى؛ وبالتالي، انتقلت الأزمة السورية إلى مرحلة ما يشبه (الحرب الأهلية)، وذلك لجلب واستقطاب المقاتلين والدعم المالي والمادي^{١٠}. وهذا ما لاحظناه من المساعدات المالية وغيرها، ومن التدخلات المباشرة بالأزمة مثل: إيران، وروسيا، وتركيا، والسعودية، وقطر، وغيرها من دول الخليج العربي، وكذلك نلاحظ دخول فواعل من غير الدول بشكل واضح في الصراع الدائر في سوريا، وما تتلقاه الجماعات المسلحة من دعم خارجي، خفي وعلني في بعض الأحيان؛ بحيث أصبح هناك أشبه بحرب دولية على الأراضي السورية، تنتشر شظاياها في مناطق مختلفة في المنطقة والعالم؛ وبالتالي لم تعد الأزمة السورية اليوم مسألة داخلية فقط؛ بل تعدّت ذلك إلى حرب تهدد الأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي نقل الأزمة من المرحلة الثانية إلى مرحلة جديدة، هي: (مرحلة المفاوضات)، برعاية القوى الدولية الكبرى التي امتد الانقسام بينها حول مؤيدي الحسم العسكري والحلول السياسية، إلى أروقة مجلس الأمن الدولي، الذي أصدر بدوره القرار رقم (٢٢٥٤) بتاريخ (٢٠١٥/١٢/١٨)، الذي كان هدفاً إلى إنهاء الأزمة والالتجاء إلى الحلول السياسية، وكان من أهم بنوده، وقف إطلاق النار، وإطلاق عملية سياسية موازية، على أن يدخل حيز النفاذ بمجرد أن يخطو ممثلو الحكومة

السورية والمعارضة الخطوات الأولى نحو انتقال سياسي برعاية الأمم المتحدة^{١١}. هذا بالإضافة إلى أن أطرافاً إقليمية ودولية طرحت حلولاً ومبادرات سلمية لحل الأزمة، وكان منها مبادرة الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي عام (٢٠١١)، والتي دعا فيها الحكومة السورية إلى وقف فوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين - على حد قوله - وسحب كل المظاهر العسكرية من المدن السورية، وطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وفصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية، وأن يتحول إلى حام لعملية التحول والإصلاح، وإجراء انتخابات رئاسية في عام (٢٠١٤)، وانتخابات نيابية قبل نهاية العام نفسه^{١٢}. بالإضافة إلى كثير من المبادرات التي طرحت من قبل الحكومة العراقية، ودولة قطر، وإيران، وغيرها من الدول التي سعت إلى الحل السلمي للأزمة السورية.

هذا بالإضافة إلى العديد من المبادرات على المستوى الدولي لحل الأزمة السورية، وكانت أولى المبادرات الروسية؛ حيث عرضت القيادة الروسية حل الأزمة السورية بالطرق السلمية عام (٢٠١٢)، وتضمنت المبادرة وقف العنف من أي مصدر كان، إنشاء آلية رقابة جديدة، رفض التدخل الأجنبي، إتاحة تقديم المساعدات الإنسانية لجميع السوريين دون إعاقة، الدعم الكامل لجهود الموفد الدولي (كوفي أنان) إلى سوريا، استناداً إلى المرجعيات التي قبلتها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وكذلك المبادرة الصينية عام (٢٠١٢) وخطة (كوفي أنان) للسلام التي اقترحت إيقاف إطلاق النار في العام نفسه، وقدمت الصين مقترحات جديدة للأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمم



على ما تقدم سوف نتناول الأزمة السورية في المدركين الروسي والتركي، وذلك كما يلي:

الفرع الأول: الأزمة السورية في المدرك الروسي:
تحتل سوريا موقعاً جيوبوليتيكياً مهماً في منطقة الشرق الأوسط، كونها تمثل مركزاً لتوازنات القوى في المنطقة، وحساباتها الاستراتيجية العالمية، ذات الوظيفة اخورية في إعادة توزيع الأدوار الإقليمية، الأمر الذي جعل سوريا ذات أهمية رئيسة في المدرك الروسي، خصوصاً أنها تشكل لروسيا موطناً القدامى الاستراتيجي الوحيد في المنطقة^{١٤}.

كما أنها تعد ذات أهمية رئيسة في حسابات الرئيس الروسي (بوتين) فموقع سوريا المطل على البحر الأبيض المتوسط وإسرائيل ولبنان وتركيا والعراق والأردن، ما يجعلها ذات أهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي الروسي، هذا، بالإضافة إلى أن القاعدة البحرية العسكرية في ميناء طرطوس، هي القاعدة الوحيدة لروسيا الاتحادية على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، كما يتضح البعد الاستراتيجي للدور الروسي في الصراع السوري من خلال محاولة روسيا توظيف الصراع في سوريا كأداة فاعلة لسياساتها الخارجية تجاه القوى العظمى، الرغبة بمواجهة الهيمنة الأميركية، والبحث عن عالم متعدد الاقطاب^{١٥}.

كما تُعتبر سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا؛ إذ شكلت التجارة الروسية - السورية ما نسبته (٢٠%) من إجمالي التجارة العربية الروسية، وما زالت في تنامي مستمر؛ إذ ارتفعت التجارة بينهما إلى (٩٢،١) مليار دولار عام (٢٠١١)، بزيادة تصل إلى (٥٨%) عن عام (٢٠١٠) ومن ناحية

المتحدة وجامعة الدول العربية، وشملت الخطة وقف إطلاق النار على مراحل، وتشكيل حكومة انتقالية، كما طرحت الصين مبادرة أخرى عام (٢٠١٥)، دعت الصين إلى حل سياسي للأزمة السورية على أن يتم استبعاد الأداة العسكرية، مع العمل على مكافحة الإرهاب من جانب آخر^{١٦}.

نلاحظ من خلال ما تقدم تعدد المبادرات الدولية بشأن التسوية السياسية للأزمة السورية، غير أن تلك المبادرات لم تسفر عن نتائج تُعجل بحل نهائي، يوقف الحرب الدائرة لحد الآن؛ إذ دخلت اعتبارات كثيرة عرقلت مسار الحل السياسي، وذلك لعدم تفاوض جميع الأطراف المعنية، وعدم مشاركتها في العملية السياسية في أول الأمر، وكذلك عدم إيمان بعض التنظيمات المسلحة بالمفاوضات أصلاً، وذلك ما جعل من دخولها في مفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة السورية أمراً معقداً.

المطلب الثاني: الأزمة السورية في المدركين الروسي والتركي:

شكلت الأزمة السورية منذ عام (٢٠١١)، نقطة اشتباك بين نظم إقليمية وعالمية، وامتزج التنافس الدبلوماسي بين أطراف إقليمية وعالمية بعراك عضوي على الساحة السورية، وبدأ الفارق بين سياسات إدارة النشاط الدبلوماسي اليومي، وبين النشاط الدبلوماسي في لحظات التحولات الاستراتيجية، فقد انقسمت القوى الفاعلة بالأزمة السورية ما بين مؤيد لبقاء النظام السوري بقيادة الأسد، وبين رافض لبقاء النظام في سوريا؛ وهذا، حسب إدراك كل طرف من الأطراف الفاعلة في الأزمة، خصوصاً روسيا الاتحادية وتركيا. بناء



العسكري الأميركي بعد الانسحاب من العراق وأفغانستان. ولهذا ترى روسيا في التحالف مع سوريا وسيلة لإرساء ثقل موازن في مقابل التأثير الأميركي في المنطقة، وأيضاً للرد على توسع حلف "الناتو" نحو الشرق، ونشر منظومة الدرع الصاروخي على مقربة من حدودها^{١٧}.

ونلاحظ أن الإدراك الروسي حسب المعطيات الجيوسياسية والجيواقتصادية، جعل روسيا الاتحادية تدفع بكل ثقلها السياسي والعسكري للوقوف إلى جانب النظام السوري، الذي يعدّ حليفها الأخير في المنطقة، لأن سقوطه سيؤدي إلى فقدان مكانة روسيا ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وهنا نفهم سبب استخدام روسيا كل أوراقها السياسية في أروقة الأمم المتحدة لمنع سقوط نظام بشار الأسد، والحفاظ على مصالحها ومكانتها الاستراتيجية في سوريا، وضمان صفقات الأسلحة معها والحفاظ كذلك على قاعدتها البحرية في ميناء طرطوس على البحر الأبيض المتوسط، خصوصاً أن روسيا وقعت مع سوريا عام (٢٠١٧)، على وثيقة تسمح للقوات الروسية باستخدام قاعدة (حميم) الجوية في اللاذقية لمدة (٤٩) عاماً، حسب ما نشر في صحيفة (روسيا اليوم)، وهذا يعني نفوذاً جيواستراتيجياً لروسيا في الساحة السورية، حتى في حال مرور سوريا بمرحلة الضعف أو الانقسام^{١٨}.

من خلال ما تقدم أن روسيا كانت تدرك جيداً أبعاد الأزمة السورية، وأنّ حضورها في الشرق الأوسط لا يتم ومصالحها لا تتحقق إلا عن طريق حلفائها، لذا عولت روسيا كثيراً على الأزمة السورية، ورأت أنها تستطيع العودة إلى مواجهة الولايات المتحدة الأميركية

أخرى، تصل الاستثمارات الروسية في سوريا إلى (٢٠) مليار دولار، كما إن الشركات الروسية، لا سيما في قطاع الطاقة تعدّ من أبرز الشركات العاملة في سوريا، مثل شركة "ناتفت"، وشركة "سويوز منتغار"، وبعض فروع شركة "غاز بروم". بالإضافة إلى ذلك كانت سوريا دولة مستهلكة للأسلحة الروسية لمدة طويلة، وبعد مجيء الرئيس (بشار الأسد)، و(فلاديمير بوتين) إلى السلطة في عام (٢٠٠٠)، زادت تجارة السلاح بين البلدين بصورة مكثفة، وعلى وفق معهد "ستوكهولم" الدولي لأبحاث السلام، فقد شكلت روسيا (٧٨%) من مشتريات سوريا من الأسلحة بين عامي (٢٠٠٧ - ٢٠١٢)، كما وصلت مبيعات الأسلحة الروسية بين عامي (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) إلى (٧،٤) مليار دولار، أي أكثر من ضعف الرقم المسجل في السنوات الأربع التي سبقتها. وعلى وفق خدمة أبحاث الكونجرس الأميركي، تعد روسيا الاتحادية الآن ثاني أكبر دولة مصدرة للأسلحة في العالم، بعد الولايات المتحدة الأميركية^{١٩}.

من هنا، لم يقتصر الإدراك الروسي لدعم الرئيس السوري بشار الأسد على أهمية قاعدة طرطوس، أو على نمو العلاقات الثنائية، بل يستند أيضاً إلى قرارات وحسابات جيواستراتيجية؛ إذ ترى روسيا أن إسقاط النظام في سوريا يعدّ مقدمة لإسقاط النظام في إيران، ويشكل ذلك خسارة استراتيجية كبرى لروسيا، بحيث تفقد حلفاءها الوحيدين في منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي يؤثر حتماً على الدور الذي تطمح إليه روسيا وهو البروز من جديد كقوة رئيسة في التوازنات العالمية الجديدة، خصوصاً في ظل تراجع قوى الوجود



من خلال البوابة السورية، وكذلك رأت فيها مدخلاً مباشراً لعودة روسيا الاتحادية إلى الساحة الدولية، وذهب المحللون الروس إلى أن التعاون الأميركي - الروسي بشأن عقد مؤتمرات دولية بخصوص سوريا هو بمثابة إعلان صريح عن عودة روسيا إلى مصاف الدول العظمى، وموضوع (الفيثو) الذي تستخدمه روسيا في مجلس الأمن يعتبر الرقم الصعب في المعادلة^{١٩}.

ونلاحظ أن موقع سوريا الاستراتيجي في الشرق الأوسط جعل منها موضع إهتمام وتنافس بين القوى العالمية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية وحتى القوى الإقليمية مثل تركيا، الأمر الذي أدى في المدرك الروسي أهمية سوريا من خلال اعتبارات عدة ومنها الموقع الجيوبوليتيكي وكذلك الأهمية الجيواستراتيجية في تحقيق عودة روسيا الاتحادية إلى مكانتها العالمية المرموقة بين القوى العظمى الأخرى.

الفرع الثاني: الأزمة السورية في المدرك التركي:

يُعدُّ موقع سوريا الجيواستراتيجي ذا أهمية كبيرة في المدرك التركي، واخوار الأساس لسياستها، وذلك من خلال أمرين مهمين الأول: يرتبط بالسياسة التركية الشرق متوسطة وتوازناً؛ إذ تشكل تركيا وسوريا توازنات خط شرق الأوسط، والأمر الثاني يرتبط: بالسياسة التركية حيال الشرق الأوسط ضمن استراتيجيتها حيال المشرق، وكلاهما يشكلان جزءاً أساسياً من الاستراتيجية التركية^{٢٠}.

والتدخل التركي في الأزمة السورية عام (٢٠١١)، بدأ منذ أن اندلعت الاحتجاجات الأولى في سوريا، وقد حاولت إقناع الرئيس السوري (بشار الأسد) بتنفيذ إصلاحات لتجاوز الحنة الداخلية، لكن ما لبث الموقف

التركي أن تبدل ليأخذ أشكالاً مغايرة؛ حيث دعا الرئيس التركي الرئيس (بشار الأسد) إلى التنحي عن السلطة، وقامت تركيا بدعم المعارضة على المستوى السياسي والدبلوماسي؛ حيث استقبلت المعارضة، وقامت بتشكيل هيكليات شاملة لها، كما دعمت فكرة التدخل الخارجي من أجل القضاء على نظام (الأسد)، وعلى المستوى العسكري قامت بدعم المعارضة بالتمويل والأسلحة وتسهيل الخدمات اللوجستية عبر حدودها^{٢١}. وهكذا لم تترك تركيا وسيلة إلا استخدمتها لتغيير المنظومة الإقليمية لصالحها، وذلك عن طريق اضعاف الارتباط الاستراتيجي بين سوريا وإيران ومحاولة تفككه، من أجل زيادة دورها ونفوذها الإقليمي في المنطقة. خصوصاً أن الموقع الجغرافي لسوريا يمثل مدخلاً للسياسة الخارجية التركية في المنطقة.

هنا يبرز سؤال مهم، هو: ما هو الإدراك التركي حول احتضان المعارضة السورية، وقطع العلاقات مع النظام السوري (بشار الأسد)؟ والجواب هو أن ذلك من أجل تحقيق هدفين أساسيين: الأول هو العمل على إسقاط النظام السوري عبر دعم المعارضة السورية السياسية والمسلحة، والضغط من أجل إقامة منطقة أمنية عازلة لاستجلاب موقف دولي للتدخل العسكري. أما الهدف الثاني فهو عدم السماح ببلورة مكون كردي مستقل عن المعارضة السورية، ومحاولة دفع الأكراد إلى الانضمام إلى العمل المسلح من أجل إسقاط النظام السوري^{٢٢}.

والمستفيد الأول من الأزمة السورية حسب الإدراك التركي، هم الكرد الذين نجحوا للمرة الأولى في تاريخ سوريا من بسط السيطرة على مناطقهم، وبلورة نطاق



السوري بمساندة الجيش السوري الحر، عُرفت بعملية (درع الفرات) في (٢٤) أغسطس/آب عام (٢٠١٦)، وكانت لدعم فصائل المعارضة السورية، ثم توسعت لتشمل إبعاد المقاتلين الأكراد إلى منطقة شرق نهر الفرات. ثم قام الجيش التركي مرة أخرى بعملية ضد وحدات الشعب الكردي في مدينة (عفرين) الحدودية شمال سوريا، وقد أطلق عليها اسم (غصن الزيتون)، وذلك في (٢٠) يناير/كانون الثاني عام (٢٠١٨)، بعد تدشين المرحلة البرية. أما في الوقت الحاضر فقد عادت تركيا وشتت عملية (نوع السلام) في (٩) أكتوبر/تشرين الأول عام (٢٠١٩)، وقد أعلن الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) عن هذه العملية العسكرية داخل الشمال السوري بالتعاون مع الفصائل المعارضة للنظام السوري (بشار الأسد)، وهذه العملية لا تزال مستمرة لحد الآن. وتقول وزارة الدفاع التركية إن هذه العملية العسكرية تهدف إلى تطهير شرق الفرات من مقاتلي حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردي، وإنشاء منطقة آمنة لعودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم^{٢٤}.

هنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ كلّ تدخل من قبل القوات التركية داخل الدولة السورية هو خرق للقانون الدولي العام، وكذلك لسيادة الدولة السورية، وأي محاولة لفهم الموقف التركي من الأزمة السورية وسياساتها المتناقضة حيالها، بمعزل عن السياق الإقليمي هي محاولة قاصرة، لأنها - بالتالي - سوف تزيد من عمر الأزمة السورية.

بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أنّ الإدراك التركي للأزمة السورية أبعد من ذلك، بحيث تعمل الحكومة

سياسي خارج معادلة النظام والمعارضة، خصوصاً أنّهم بعد سيطرتهم على تل أبيب، أصبح الطريق مفتوحاً بين كوبياني - عين العرب - والمناطق الكردية في أقصى الشمال الشرقي، المفتوحة أصلاً على إقليم كردستان العراق، لذلك يوجد قلق تركي يتعاضد من أن يمتد الكرد أكثر، ويحاولوا إيصال هذه المناطق بمنطقة عفرين في أقصى الشمال الغربي، بما يعني احتمال الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم تغيير خارطة أنابيب النفط في المنطقة. ما يعني أنّ حدود تركيا الجنوبية أصبحت على تماس مع كيان كردي في شمال شرق سوريا، بدأ يستكمل ملامحه على الأرض، على غرار ما جرى في إقليم كردستان العراق، ولعل ما زاد من المخاوف التركية، هو أنّ حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يعد الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني هو صاحب المشروع، وهي تعتقد أنّ قيادة حزب العمال الكردستاني التي تتخذ من جبال قنديل مقراً لها، تقف وراء كل ذلك^{٢٣}.

هذا الواقع وهذه المخاوف كلها أدت إلى موافقة البرلمان التركي عام (٢٠١٤) على دخول القوات التركية إلى سوريا، وكذلك السماح للقوات الكردية باستخدام الأراضي التركية للعبور إلى سوريا لقتال تنظيم (داعش) في مدينة عين العرب، مروراً بقبول حل سياسي للأزمة عام (٢٠١٥)، في ظل عدم وجود نظام الأسد، ثم الموافقة على بقاء النظام أثناء الفترة الانتقالية عام (٢٠١٦)، والتي اندرجت ضمن مساعي تركيا لتطوير علاقات جيدة مع سوريا في إطار تحسين العلاقات مع دول الجوار، إلا أنّ تركيا شنت على الرغم من ذلك عملية عسكرية داخل الشمال



السورية إلى إعادة إحياء دورها الإقليمي والحفاظ على مصالحها في المنطقة، ومن هنا سعت كل من روسيا وتركيا إلى البحث عن حل للأزمة السورية بما يحفظ مصالحها. وهنا تبرز عدة تساؤلات: ومنها: ما هي عوامل تأثير الأزمة السورية في العلاقات الروسية - التركية؟ وما هو مستقبل الأزمة السورية في ظل العلاقات الروسية - التركية؟ وهذا سوف نبينه من خلال مطلبين اثنين هما:

المطلب الأول: عوامل تأثير الأزمة السورية في العلاقات الروسية - التركية:

تضمنت الأزمة السورية العديد من العوامل التي شكلت محل اختلاف بين روسيا الاتحادية وتركيا، وكان بعضها عوامل زادت من توتر العلاقات الثنائية بين الدولتين وهي لا تزال محل اختلاف بينهما على الرغم من تحسن العلاقات في الوقت الراهن في بعض العوامل، وأكثر هذه العوامل المؤثرة في العلاقات الثنائية، هي العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية، وهذا ما سوف نبينه من خلال فرعين هما كما يلي:

الفرع الأول: العوامل السياسية والأمنية:

إن روسيا الاتحادية هي واحدة من القوى الكبرى في النظام العالمي، ولها مصالح ممتدة فيه، حيث كانت وباعتبارها وريثة الاتحاد السوفياتي وتتمتع بعناصر قوة كبيرة نسبياً، فهي تمتلك قوة عسكرية نووية كبرى، من خلال امتلاكها لأكبر ترسانة نووية بعد الولايات المتحدة الأميركية، كما إنها تملك مخزوناً ضخماً من الأسلحة غير التقليدية من عناصر كيميائية وبيولوجية ووسائل نشرها، وكذلك لروسيا منظومة فضاء متطورة، وانتشار عسكري، وهذا الانتشار وإن كان محدوداً في

التركية على تخفيف الضغوط الداخلية على الحكومة التركية في موضوع اللاجئين السوريين المقيمين على أرضها، وتعمل في الوقت نفسه على إنشاء حاجز ديموغرافي بين تركيا والأكراد باعتبارهم من وجهة نظر تركية منظمات مسلحة إرهابية، وكذلك تعمل على توسيع المنطقة الجغرافية التي تديرها المعارضة السورية التي تحسب على تركيا، لتشمل مناطق أخرى من الشمال السوري والذي يحتوي على موارد طبيعية ومصادر طاقة التي تستفاد منها تركيا، وبالتالي القضاء نهائياً على مشروع كيان انفصالي كردي في شمال سوريا، وأخيراً رفع شعبية (رجب طيب أردوغان) وكذلك الحكومة التي تعاني في الآونة الأخيرة بفعل انتعاش المشاعر القومية، وهو أمر مهم في هذه المرحلة في ظل الأزمة الاقتصادية، وكذلك قرب الإعلان عن قيام أحزاب سياسية جديدة منشقة عن حزب العدالة والتنمية.

المبحث الثاني: عوامل تأثير الأزمة السورية في العلاقات الروسية - التركية وآفاق المستقبل:

شهدت العلاقات الروسية - التركية خلال فترة الأزمة السورية عام (٢٠١١)، عدم استقرار وتوتر بسبب التنافس على المصالح، سواء أكانت سياسية، أم أمنية وحتى اقتصادية، نظراً لما تحتله سوريا من أهمية استراتيجية في السياسة الخارجية الروسية، وكذلك في السياسة الخارجية التركية، إذ شكلت سوريا مسرحاً لتقاطع وتعارض المصالح بين روسيا وذلك ما يفسر تدعيم التواجد الروسي في المنطقة عن طريق الأسطول البحري المتواجد في المتوسط، والحفاظ على النظام السوري الحليف، أما تركيا فقد سعت من خلال الأزمة



سوريا وتعمل على بقاء النظام السوري واستمراره كما هو موجود، لكي لا يتكرر السيناريو الليبي، ومن هذا المنطلق اعترضت روسيا على قرار فرض منطقة أمنة لحماية اللاجئين السوريين، التي سعت تركيا لإقامتها؛ إذ رأت في ذلك توسعا للنفوذ التركي، ما سيؤدي إلى تقليص فرص مناورتها تجاه المشهد السوري. هذا كله أدى إلى زيادة التوتر بين البلدين، وهكذا، فإن موقف تركيا الداعم للمعارضة السورية، واحتضانها لمختلف المعارضين السوريين، وصولاً إلى حد إجبار طائرة سورية قادمة من روسيا باتجاه دمشق على الهبوط في تركيا، وإخضاعها للتفتيش، وكان على منها (٣٥) شخصاً من بينهم روس، هذا الحادث عكس بدوره تصاعد التوتر بين البلدين، وتكتمل حدة التوتر بين البلدين بالتدخل الروسي المباشر في سوريا، إذ لم تعطِ روسيا أي اعتبار لتركيا كقوة إقليمية معنية بما يحصل على حدودها^{٢٧}.

كذلك تراجعت العلاقات بين روسيا الاتحادية وتركيا بشكل حاد، بعد إسقاط تركيا طائرة (سوخوي ٢٤) النفثة الروسية في عام (٢٠١٥)، وادعت تركيا أن الطائرة اخترقت أجواءها بشكل جزئي، وأنها أرسلت عدة تحذيرات لها قبل إسقاطها، علماً أنه قبل الحادثة بعدة أيام نُقل عن وزير الخارجية التركي أنه حذر السفير الروسي في أنقرة من أن القصف الروسي المكثف للقوى السورية التركمانية في شمال اللاذقية قد يؤدي إلى عواقب سيئة، وبدوره شجب الرئيس الروسي "بوتين" إسقاط الطائرة واصفاً الحادثة بأنها (طعنة في الظهر)، وطلب اعتذاراً من (أردوغان) الذي رفض التجاوب، وبعد الحادثة بأيام، أعلن الرئيس "بوتين"

سوريا، وكذلك في المياه الدولية، ومنها البحر المتوسط^{٢٥}. إلا أنه مؤثر، ولذلك من مصلحة روسيا الاتحادية تثبيت وجودها العسكري البحري في طرطوس وفي القاعدة الجوية في مطار (حيميم)، باعتبارهما القاعدتين الأساسيتين لروسيا في شرق البحر المتوسط، وكذلك إبعاد الطرف التركي عن اللعبة السياسية في المنطقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترى السلطة السورية أن التدخل العسكري الروسي سيكون عاملاً مساعداً في توازن القوى؛ بل ويساعد في حل الأزمة، خصوصاً وأن السياسة الروسية تدعم رأي السلطة.

أما تركيا فقد عملت على زيادة حدة التناقضات في سوريا، وأججت الصراع داخل سوريا، وقدمت الدعم المباشر للإرهابيين الذين جزروا بالمدنيين، وذلك من خلال تسهيل دخولهم إلى الأراضي السورية مع أسلحتهم وبإعدادات كبيرة، وذلك على الرغم أن تركيا في موقف ووضوح هو الأسوأ، فهي عرضة لمواجهة بين روسيا و(الناتو) على حدودها الجنوبية، وتهددها خطر تطاير شرر الصراع مع المتشددين، علاوة على صراعتها مع الأكراد، في ظل عدم استقرار سياسي ناجم عن نتائج الانتخابات الأخيرة، وقد تجد نفسها مضطرة لتقديم تنازلات، كالتى قدمتها مؤخراً حين أتاحت قواعدها الجوية لطائرات التحالف الدولي التي تقصف (داعش) في سوريا والعراق^{٢٦}.

وقد وجدت روسيا الاتحادية نفسها في هذا الصدد وجهاً لوجه مع تركيا الداعمة للمعارضة، والحاضنة للاجئين السوريين، والمتبنية لموجة التغيير الديمقراطي، بقدر ما بدت روسيا الاتحادية في توجه مغاير تماماً ومعاكس؛ إذ إن روسيا الاتحادية تدافع عن الوضع في



فرض بعض العقوبات على تركيا لضمان الأمن الوطني.^{٢٨}

وإذا كانت تركيا لا تعترف بنظام الرئيس السوري (بشار الأسد)، إلا أنه يبقى رئيس سوريا الشرعي؛ وبالتالي، إن تدخل تركيا انتهكت بتدخلها العسكري في سوريا ينتهك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ إذ إن النظام السوري يعتبر أن الاتفاقيات بشأن مناطق خفض التوتر لا تعطي الشرعية على الإطلاق لأي وجود تركي على الأراضي السورية، ما يجعل تدخل تركيا في الشؤون الداخلية لسوريا - في الأساس - عملاً غير شرعي، ذلك أن ما يحدث في سوريا هو حرب أهلية مسلحة، وتركيا طرف مساند للمعارضة الجهة المقاتلة ضد النظام القائم الذي سمح بتدخل روسيا وإيران قصد المساعدة والقضاء على الإرهابيين، ما يجعل تدخلهما مؤسس قانوناً في حين أن النظام قد رفض وبشدة تدخل تركيا، وعدة عدواناً خارجياً مسلحاً، وقد أكدت الأمم المتحدة في ميثاقها، وفي العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة أو من مجلس الأمن على عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تحت أي عذر كان، مع ضرورة احترام سيادة الدول، وتساويها في الحقوق والواجبات.^{٢٩}

تجدر الإشارة كذلك إلى أن شدة التوترات بين روسيا الاتحادية وتركيا - بخصوص الأزمة السورية - لا يعني عدم إمكانية وجود تقارب في العلاقات الثنائية، خصوصاً من حيث العوامل الاقتصادية، وتبادل المصالح بينهما، غير أن عوامل الالتقاء بين روسيا الاتحادية وتركيا غير كافية لتحسين العلاقات الثنائية، خصوصاً أن دور الولايات المتحدة الأميركية في ظل إدارة الرئيس

الأميركي "ترامب" لم يتحدد بعد، وإن أعلنت بعد أنها بصدد الانسحاب من سوريا عام (٢٠١٩)، إلا أنه رغم ذلك يمكن القول إن القضايا التي تنفق عليها روسيا الاتحادية وتركيا في الملف السوري يمكن أن تشكل عاملاً مساعداً في تحسين العلاقات بين الطرفين، إلى جانب العوامل الاقتصادية المتبادلة، والاعتبارات السياسية بينهما، علاوة على أن الملف السوري من العوامل المؤثرة في العلاقات بين روسيا الاتحادية وتركيا، هذا يعني أن العلاقات الثنائية لن تشهد خطأً بياناً محدداً صعوداً أو هبوطاً، بل أنها تشهد فترات شد وجذب بين الجانبين بحكم التطورات الإقليمية والعالمية التي تشكل العامل الأكبر في بلورة تلك العلاقات.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية:

تميزت العلاقات الروسية - التركية في ظل الأزمة السورية بأنها شديدة التعقيد، في من الناحية السياسية يبدو أن بينهما حالة (حرب باردة) دائمة، تجبو حيناً وتظهر إلى السطح في أحيان أخرى، أما من الناحية الاقتصادية فيبدو الوضع كما لو أننا أمام شراكة حيوية مفتوحة، نظراً للمشاريع الاقتصادية الضخمة بينهما في مجالات الطاقة والاقتصاد والتجارة، كما إن للجغرافيا السياسية دوراً في تطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، لا سيما في مجالات تحويل المشاريع الثنائية إلى مشاريع إقليمية ودولية؛ إذ تحظى مثل هذه المشاريع بمزيد من الأهمية الاستراتيجية في العلاقات الدولية.^{٣٠}

هذا كله أعطى للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين الروسي والتركي عمقاً وثقلاً جعل العلاقات بينهما تستمر، على الرغم من الخلافات السياسية في ظل الأزمة السورية، وهنا نلاحظ أن روسيا الاتحادية ركزت



يبقى أن نقول إذا كان ثمة تناقض بين الطرفين في العاملين السياسي والأمني، إلا أن هذا لم يمنع الطرفين من التقارب في العامل الاقتصادي، إذ احتلت الأسواق الروسية المرتبة الثالثة بالنسبة للصادرات التركية، وكان حجم المعاملات الاقتصادية بين الطرفين قد وصل إلى (١٠٠) مليار دولار عام (٢٠١٥). ذلك أن تركيا تشترك مع روسيا الاتحادية في تطلعاتها إلى إحياء مكانتها الإقليمية والدولية التي تليق بإرثها التاريخي وموقعها الجغرافي، وإمكاناتها الاستراتيجية الكامنة، وقد قال الرئيس التركي (آنذاك) "أحمد داود أوغلو" إن دول المركز مثل تركيا، التي تحتل موقعاً مركزياً في القارة الأفرو-أوراسيا لا تقبل أن تظل منحصرة في منطقة بعينها وتعرف بها، لديها القدرة على النفاذ إلى مناطق أخرى متعددة في آن واحد.

لكن على الرغم من الخلافات في ما يتعلق بالأزمة السورية، فإن الطرفين، وعلى إثر القمة التي عُقدت في اسطنبول عام (٢٠١٦) بين الرئيس الروسي "بوتين" والرئيس التركي "أردوغان" حاولا إبعاد الخلافات بينهما عن المصالح الاقتصادية المشتركة، وبناء عليه وقعت روسيا وتركيا العديد من الاتفاقيات والمشاريع الضخمة، بعد توقفها إثر إسقاط تركيا الطائرة الروسية على الحدود السورية، ومن بين الاتفاقيات التي تم عقدها بناء خط أنابيب الغاز (السييل التركي) بتكلفة (١٢) مليار دولار^{٣٢}.

وعليه، عملت تركيا على أهم الأهداف الاستراتيجية التي صاغتها حكومة "أردوغان" حتى أفق عام (٢٠٢٣)، هو جعل تركيا في مصاف أكبر عشر اقتصاديات في العالم، ويشمل ذلك زيادة دخل الفرد إلى

على استقطاب تركيا اقتصادياً لتحبيدها عن السياسات الغربية المتعلقة بروسيا، مثل العقوبات، أو أي سياسة احتواء جديدة، بوصف تركيا حليفاً تقليدياً للغرب، وفي هذا الإطار كان الرئيس الروسي "بوتين" يؤكد على أهمية استقلال القرار التركي عن الغرب ويشد به، بخصوص الاتفاقيات الاستراتيجية مع روسيا الاتحادية، فمن تصريحاته: "نؤمن اتخاذ تركيا القرارات المتعلقة بعلاقتها مع روسيا الاتحادية، بما فيها التعاون الاقتصادي بشكل مستقل، لقد رفض شركاؤنا الأتراك التفريط بمصالحهم في سبيل المطامع السياسية للآخرين"، كما أشاد وزير الطاقة الروسي "نوفاك" بهذا الموقف، بالقول: "لقد عملت تركيا في اتجاه مخالف لمواقف الدول الغربية حول روسيا، ونحن نؤمن ذلك، كما إن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي وصلت إلى مرحلة حرجية، بسبب اختلاف المواقف من الحرب على تنظيم "داعش"، وعدم قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، وعامل الهجرة إلى أوروبا، وحقوق الإنسان في تركيا، ما قد يدفع بتركيا إلى تبني سياسة خارجية أكثر استقلالاً عن الغرب، والبحث عن أصدقاء جدد. وهذا ما أكدده الرئيس التركي "أردوغان" في عام (٢٠١٣)، حينما قال "إذا لم تنل تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي بحلول عام (٢٠٢٣)، ستسحب طلبها من الاتحاد، وهي على استعداد لاستبدال الحاضرة الأوروبية بمنظمة (شنغهاي للتعاون)"، كما إن الخلافات الحالية بين المنظومة الأطلسية وبين روسيا الاتحادية، وكذلك بين تركيا والمنظومة الأطلسية، أعطى تركيا حافزاً أكبر لمواصلة التعاون مع روسيا الاتحادية في العديد من القضايا الهامة^{٣١}.



(٢٥٠٠٠ دولار)، وصادراتها إلى (٥٠٠ مليار دولار). وبحسب النظرة التركية تعد روسيا أحد خياراته لتحقيق هذه الرؤية، نتيجة لحجم اقتصادها والمشروع الواعد بين الطرفين، ومن المؤمل زيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين من (٢٣ مليار دولار) عام (٢٠١٣) إلى (٢٠٠ مليار) عام (٢٠٢٣). وفي قطاع السياحة، زار تركيا ما يقارب (٣,٣) ملايين سائح روسي من أصل (٤,٤) ملايين سائح عام (٢٠١٤) ^{٣٣}. يتضح من خلال ما تقدم أن النقاء المصالح المشتركة بين روسيا الاتحادية وتركيا قد يؤثر في السياسة الخارجية تجاه قضايا الشرق الأوسط ذات العلاقة بنفوذ روسيا ومكانتها، فمثلما تؤثر الروابط الغربية في سياسة تركيا الشرق أوسطية، بوصفها الذراع الجنوبي للناتو، وحليف أميركا في المنطقة، فإن الاستراتيجية التي ترسمها روسيا الاتحادية تجاه تركيا في مجال الطاقة والتعاون الاستراتيجي والاقتصادي قد تؤثر في السلوك السياسي لتركيا.

وفي ظل الأزمة السورية، وحول دور روسيا الاتحادية في إبعاد تركيا عن الغرب، يقول الخبير في شؤون الشرق الأوسط "مارك بيريني" وهو باحث زائر في مركز كارنيجي في أوروبا: "إنّ روسيا قد تذهب إلى تحرك طويل المدى لتغيير اللعبة، وتغري تركيا بعيداً عن الغرب كجزء من إعادة تشكيل جيوسياسية واسعة"، أي إنّه من المتوقع زيادة التبعية في السياسة الخارجية التركية لصالح روسيا إذا استمرت تركيا بالابتعاد عن السياسة الغربية.

ومع ذلك، فإنّ الدوافع الجيوبوليتيكية لروسيا الاتحادية لا تقل أهمية عن أهدافها الاقتصادية، من خلال

ربط المصالح التركية في مجالات استراتيجية كالفضاء، والطاقة النووية، والشركات، ورجال الأعمال، والسياحة، بروابط وثيقة لجهة اعتماد تركيا اقتصادياً واستراتيجياً على روسيا الاتحادية، لذا، يمكن القول: إنّ النهج الروسي لاحتواء سياسة الغرب تجاهها قد يبدأ من البوابة التركية ^{٣٤}.

أخيراً، على الرغم من الخلافات في ظل الأزمة السورية، والأزمة السياسية بين روسيا الاتحادية وتركيا، إلا أنّ روسيا وتركيا تدركان جيداً أهمية العامل الاقتصادي والمصالح المشتركة بينهما، لأنهما تحكم بطبيعة العلاقة بين الطرفين، وهذا ما نلاحظه، فلكلّ من روسيا وتركيا مصالح جيوسياسية وجيواقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، تحاول الحفاظ عليها من خلال تخفيف حدة التوترات في المنطقة، وهذا يتم عن طريق التفاهات السياسية. إلا أنّ هذا التقارب الروسي التركي في المجال الاقتصادي، لا سيما في مجال الطاقة والاقتصاد، من غير المرجح أن يتطور إلى أبعد من ذلك بكثير على الصعيد السياسي، وذلك بسبب اختلاف الطرفين حول موضوع الأزمة السورية، بين مؤيد للنظام السوري وبين معارض له.

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الروسية – التركية في ظل الأزمة السورية:

حملت الأزمة السورية عام (٢٠١١) تداعيات خطيرة على صعيد العلاقات الدولية عامة: وعلى صعيد العلاقات الروسية – التركية خاصة؛ إذ حملت معها بذور الخلاف بين مواقف الدول من الأزمة السورية، فتركيا التي كانت تربطها علاقات وثيقة بالنظام السوري قبل الأزمة، وقفت ضد النظام خلال الأزمة في



الغاز من روسيا الاتحادية إلى الأسواق الأوروبية دون المرور بأوكرانيا، الأمر الذي يجعل هذا المشروع ضماناً لاحتياجات تركيا المتزايدة للطاقة؛ وبالتالي، إن تدعيم العلاقات الروسية - التركية يعني زيادة التوجه شرقاً في السياسة الخارجية التركية، علماً أن ذلك ينعكس سلباً على علاقاتها مع الغرب، هذا ما يخشاه العديد من الساسة في الغرب؛ إذ إنه يعزز التعاون الروسي - التركي في قضايا الطاقة التي تعد بمثابة رسالة من تركيا إلى حلفائها الغربيين، بأن لديها خيارات أخرى على الساحة الدولية^{٣٥}.

وهكذا على الرغم من وجود العديد من القضايا الخلافية بين روسيا الاتحادية وتركيا كالأزمة الأوكرانية، والجورجية، والقضية القبرصية، وصولاً إلى الأزمة السورية في الوقت الراهن، وعلى خلفية حادثة إسقاط السلاح الجوي التركي للقاذفة الروسية، ومقتل السفير الروسي في تركيا فإن ذلك لم يمنع ذلك الطرفين من التقارب في الجانب الاقتصادي، فاتفقا على تحسين علاقتهما اقتصادياً، وذلك من خلال تزويد روسيا تركيا بالغاز على المدى البعيد حتى عام (٢٠٢٥). بالإضافة إلى ذلك، يتطلع الطرفان إلى مواصلة مشروع محطة (اك كويو النووية)، وهي أول محطة نووية في تركيا، على أن تحصل شركة (أتوم ستروي إكسپورت) الروسية عام (٢٠١٨) على ترخيص بناء، على أن يتم تشغيل الوحدة الأولى بالخطوة عام (٢٠٢٣) وأن تستكمل بنائها عام (٢٠٢٦)^{٣٦}.

هذا، وتعد الطاقة أهم مفصل في العلاقات الروسية - التركية؛ إذ إن تركيا تريد أن تتحول من قيمة عسكرية إلى أمن الطاقة، لأنها تريد أن تصبح معبراً

سوريا؛ بل دعمت المعارضة السورية المسلحة، تارةً لوجستياً، وسياسياً تارةً أخرى، في حين وقفت روسيا الاتحادية مع النظام السوري مع بداية الأزمة، الأمر الذي أدى إلى تغيير طبيعة العلاقات الروسية - التركية التي غلب عليها الطابع المميز في مسار العلاقات الدولية. فعلى مدار التاريخ الطويل للدولتين مرت علاقتهما بموجة من الهبوط والصعود وفقاً للتوجهات السياسية لقادة الدولتين من ناحية، ولطبيعة الخلافات في القضايا العالقة من ناحية أخرى، وبالتالي، إن هناك تاريخاً من الخلافات بين روسيا الاتحادية وتركيا، ومن أهم الخلافات في الوقت الراهن الأزمة السورية؛ وعليه، سوف نوضح مستقبل العلاقات الروسية - التركية في ظل الأزمة الراهنة في سوريا، من خلال ثلاث فروع هما كما يلي:

الفرع الأول: تحسن العلاقات الروسية - التركية في ظل الأزمة السورية:

تسارعت في الفترة الاخيرة، خصوصاً في ظل الأزمة السورية الخطوات للتقارب بين روسيا الاتحادية وتركيا، واكتسبت زخماً كبيراً على المستوى الاقتصادي، فروسيا الاتحادية تعدّ اليوم الشريك الأول لتركيا، وأكبر مورد للغاز الطبيعي الروسي إليها، وتمثل المشاريع الصناعية في روسيا الاتحادية حوالى ربع المشاريع التي يقوم بمقاولو البناء التركي في جميع انحاء العالم، وازداد الاستثمار الروسي في تركيا خصوصاً في قطاعات الطاقة والسياحة والاتصالات زيادة كبيرة. لذلك تعد الطاقة مصدراً مهماً في تحسن العلاقات الروسية - التركية خصوصاً في ظل الأزمة السورية، لا سيما بعد الاتفاق حول بناء خط (السييل التركي) لنقل



لنفط روسيا الاتحادية، ونفط العراق، وإيران. وهنا نصبح أمام معادلة، طرفها روسيا الاتحادية الغنية بما تمتلكه من كميات هائلة من الطاقة واستخدام هذه الطاقة في سياستها، والطرف الآخر هي تركيا التي تعاني من نقص في الطاقة، لا سيما أنها بلد غير نفطي، ولا تمتلك ثروة نفطية، لذلك إن توفير هذه الثروة لتركيا ضرورة ملحة، فضلاً عن أن تركيا تطمح أن تكون المركز الإقليمي الرئيس لنقل النفط والغاز من الدول النفطية إلى أوروبا، وتطمح أن تكون بوابة عبور الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي والغرب عموماً^{٣٧}.

خلاصة القول: إن العلاقات الروسية - التركية ستتحسن في المجال الاقتصادي سواء أكان في ظل الأزمة السورية أم بعدها، وذلك لأن لغة المصالح هي التي تحكم العلاقات بين الطرفين، على الرغم من اختلاف الطرفين في العديد من الملفات التي سبق ذكرها، وبالأخص منها الأزمة السورية. وكذلك نلاحظ أن روسيا الاتحادية تتطلع إلى أن تكون تركيا شريكاً اقتصادياً يمكن أن يساهم في إعادة التوازن الاقتصادي الروسي في حين تعول تركيا على الشراكة مع روسيا الاتحادية، وذلك من أجل دفع اقتصادها وتطويره، كما تسعى تركيا بشكل واسع إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع روسيا الاتحادية، كل ذلك يدعم بقوة مستقبل العلاقات الروسية - التركية نحو التحسن في العلاقات بينهما، على الرغم من الخلافات في بعض القضايا.

الفرع الثاني: تراجع العلاقات الروسية - التركية في ظل الأزمة السورية:

تشهد العلاقات الروسية - التركية في ظل استمرار الأزمة السورية، توتراً ملحوظاً، وقد كان من

أهم أسبابه قضية التدخل الروسي في سوريا والمصالح المتضاربة بينهما بين بقاء نظام (بشار الأسد) ورحيله، فضلاً على تعصّب القيادة التركية المتمثلة بـ (رجب أردوغان) ما زاد من حدة الخلاف بين القيادة الروسية والقيادة التركية، ووصل إلى حدّ السّجال، وإلقاء التهم بين الاثنين في وقت سابق، ويلاحظ هنا أن الخلاف بين الجانبين بشأن الأزمة السورية، والعلاقة الأميركية - التركية، وعضوية تركيا بحلف (الناتو)، والعلاقة التركية - الجورجية، كل تلك الخلافات باستثناء الأزمة السورية هي خلافات سابقة، أو خلافات لا يمكن أن تؤدي إلى صدام مباشر، وقد عفى عليها الزمن، إلا أن نقطة التحول في العلاقات الروسية - التركية، تغيرت بعد تدخل روسيا الاتحادية في سوريا ودعمها للنظام السوري (بشار الأسد)، ولعل الأخطر من ذلك، والذي كان يدور منذ تدخل روسيا في المنطقة، قد حدث بإسقاط الطائرة الروسية، طائرة "سيخوي سو-٢٤" فوق جبل التركمان. وقد برزت تركيا ذلك بأن الطائرة اخترقت الأجواء التركية عدّة مرات، وتم تحذيرها بشكل متكرر، ولم تستجب الطائرة، وبالمقابل صرّح "الكرملين" بأن الطائرة الروسية لم تخترق الأجواء التركية وكانت على بعد (٤) كيلومترات أو أكثر عن الحدود المسموح بها، وهي داخل الأجواء السورية. وبغض النظر عن أن الطائرة اخترقت الأجواء التركية أم لم تخترقها، فإن تلك الحادثة كان لها تداعيات خطيرة، تمثلت بتوتر كبير في العلاقات الروسية - التركية المتوترة أصلاً^{٣٨}.

هذا كلّه فتح الباب أمام زيادة التوتر في العلاقات الروسية - التركية وكان يمكن لهذا أن يوصل إلى



والأميركي تجاه تركيا، وهذا الشدّ والجذب بين الجانبين يأتي في خطٍ متوازٍ مع التفاهات التركية - الأميركية؛ إذ إنّه بالنسبة للعلاقات التركية - الأميركية في ما يخص الشمال السوري، ليس هناك اختلافات كبيرة، فواشنطن اختارت تركيا بصفتها الحليف الاستراتيجي لها، وبصفتها الجيش رقم (٢) في حلف شمال الأطلسي (الناتو) من حيث العدد، بعد الولايات المتحدة، ما يعني أنّ تركيا أيضاً عمود مهم ضمن أعمدة حلف (الناتو)، ولا يمكن للأمريكان أن يختاروا حلفاءهم الأكراد، ويتركوا تركيا. أما بالنسبة لروسيا الاتحادية فرغبة منها بإبعاد تركيا عن الولايات المتحدة وحلف (الناتو) عن طريق التقاربات العديدة معها، رغم إسقاط تركيا لطائرة روسية، وبالرغم من مقتل السفير الروسي على أراضيها. فباعت روسيا منظومة (إس ٤٠٠) لتركيا، بهدف تعكر جو العلاقات التركية مع (الناتو) وواشنطن، التي لا يمكن لها الاستغناء عن تركيا^{٤٠}.

يبدو من خلال ما تقدم أنّ تلك التحوّلات، سوف يكون لها أثر إيجابي على الأزمة السورية، غير أننا أمام حقيقة أن الأراضي السورية غير مستقرة، فعلى الرغم من تأكيدات من جانب القيادة التركية بأن الجيش التركي سينسحب من الشمال بعد الحصول على تأكيدات من روسيا وسوريا بعدم السماح بإقامة أيّ فيدرالية مع الأكراد، نرى أنه لن يحدث أيّ انسحاب تركي في المستقبل القريب، بسبب عدم احترام الرئيس التركي (أردوغان) لأيّ اتفاقيات تمت على المسرح السوري. وهذا ما سوف يزيد من توتر العلاقات بين روسيا الاتحادية وتركيا، على الرغم من التقارب بينهما في الجانب الاقتصادي.

مواجهة عسكرية مفتوحة، قد تترك تداعيات كبيرة في عموم المنطقة مع احتمال توسع الصراع ليشمل أطرافاً دولية، فإن أي استفزاز جديد وبخطورة أسقاط الطائرة الروسية، كان سيؤدي إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين روسيا الاتحادية وتركيا، لن تكون الفصائل المسلحة التي تدعمها تركيا بعيدة عن أن تكون هدفاً للطائرات الروسية، لا سيما أن قتل الطيارين جاء على يد تلك الجماعات بعد هبوطهم بالمظلة^{٣٩}.

كذلك، إنّ من الأسباب التي أدت إلى توتر العلاقات الروسية - التركية، الانسحاب الأمريكي من سوريا، والذي قاد إلى ضوء أخضر لتركيا لتنفيذ دخولها عسكرياً شمال سوريا، وهذه التحوّلات الفاصلة التي تشهدها الأزمة السورية، والتي تقود إلى سيناريوهات مفتوحة، تتأثر بها الأطراف المختلفة، وليس فقط الطرف الكردي، وتنعكس على المسار السياسي برمته، وحتى على العلاقات الداخلية المتشابكة، والعلاقات الدولية والإقليمية، بين الدول المنخرطة في هذه الأزمة، بداية من تركيا والولايات المتحدة، وحتى روسيا وإيران، والأطراف الداخلية الممثلة في الحكومة السورية، وفي المعارضة وبمختلف توجهاتها، وحتى الأكراد.

أمام هذا التدخل التركي في الشمال السوري، لا يُمكن تجاهل أثر التفاهات والتحوّلات الجديدة، وموقف روسيا باعتبارها طرفاً رئيساً، ومؤثراً في هذه الأزمة، وأمام تلك التحوّلات والتفاهات الأميركية - التركية التي تمت، لا يخفى على أحد أنّ هناك توافقات روسية - تركية في العديد من الأمور في الملف السوري، هذه التوافقات لا تعني تطابق وجهات النظر، لكنها تأتي فقط في إطار الشدّ والجذب بين كلٍّ من الموقف الروسي



الفرع الثالث: استمرار (الوضع الراهن)
العلاقات الروسية - التركية في ظل الأزمة
السورية:

تتسم العلاقات الروسية - التركية بالحرص على البقاء على الوضع الراهن في ظل الأزمة السورية، وهذا يعني استمرار العلاقات بين الطرفين وفق الوتيرة الحالية، من تعاون وتقارب اقتصادي من جهة، واختلافات وتناقضات من جهة أخرى، وبالأخص حول الأزمة السورية والطرق إلى حلها، وهو ما تم تناوله بين روسيا الاتحادية وتركيا خلال زيارة الرئيس التركي إلى روسيا في الشهر التاسع من عام (٢٠١٨)، في إطار تنسيق الجهود للتوصل إلى حلول سياسية لمدينة (إدلب)، إذ اتفق الطرفان على إنشاء منطقة منزوعة السلاح بعمق (١٥ - ٢٠) كيلومتراً بين القوات السورية والمعارضة المسلحة، وسرعان ما أيدت إيران هذا الاتفاق ضمن تنسيق الدول الثلاث (روسيا الاتحادية وتركيا وإيران) الضامنة لخفض التصعيد ومعالجة التوترات، هذا فضلاً عن موافقة سوريا على هذا الاتفاق الذي اعتبر امتداداً للاتفاقيات السابقة، وذلك بهدف تجنّب المدينة أكبر عملية عسكرية تستهدف الجماعات المسلحة التي تهدد أيضاً الأمن القومي التركي^{٤١}.

في ظل هذه الخطوات بين الطرفين، بدأت تطورات متعددة من سياقات التحول النوعي في العلاقة بين كلّ من روسيا الاتحادية وتركيا، بضمانة عمليات وقف إطلاق النار بين النظام السوري والمعارضة، وهو التحول الذي أسفر عن حيلة من المستجدات التي كان أبرزها إقرار المبادرة الروسية في مناطق خفض التصعيد، وكذلك تحوّل دور المعارضة بمقتضى تلك المبادرة إلى

محاكمة الإرهاب؛ وبالتالي، روسيا - وفقاً لذلك - رؤيتها لترجمة الواقع العسكري الجديد بين النظام والمعارضة لصالح النظام، عبر مسارات (أستانا) مقابل استمرار مسارات التسوية بجولات (جنيف) المختلفة، لبحث القضايا الأربع المنبثقة عن القرار الدولي (٢٢٥٤) عام (٢٠١٥) والمتمثلة في الانتقال السياسي والدستوري، وإجراء الانتخابات التشريعية، والرئاسية ومحاكمة الإرهاب^{٤٢}.

هذا يعني أنّ روسيا الاتحادية أحرزت نجاحاً باهراً في إدارتها للأزمة في سوريا عبر توظيفها لتغيير الإرهاب في سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد حيال سوريا، لتتمكن من خلال تدخلها العسكري الاستباقي في سوريا من مكافحة الإرهاب إلى جانب توظيف مهارتها الدبلوماسية التي أفرزت العديد من المبادرات في إطار المنظمة الدولية، من إقناع كافة الأطراف اقليمية والإقليمية والدولية باستبعاد الحل العسكري وبضرورة الاعتماد على الطرق السلمية في حل الأزمة السورية، وكذلك نجحت روسيا الاتحادية في تحويل خصوم الأمس إلى شركاء اليوم، واستفادت من تقاطع المصالح بينها وبين تركيا في سوريا، وحولت العداء التاريخي بينهما إلى علاقة تحكمها المنافع المتبادلة وتنتج نحو الاستقرار.

إلا أنّ عملية انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من سوريا أدّت إلى قيام تركيا بعملية (نزع السلام)، تدفعها هواجسها حول أمنها القومي، وشكوكها بشأن نوايا واشنطن حول هندسة النفوذ في الشرق الأوسط، خصوصاً أنّ تركيا كانت تشترط قبل أيّ تسوية سياسية في سوريا، بما فيها قضية (إدلب) والتنظيمات المتطرفة



استراتيجية الفصل بين المسارات المختلفة للعلاقات الثنائية وعلاقات التعاون المشترك بين البلدين، ذلك أنّ استمرار تشدّد مواقف روسيا الاتحادية وتركيا تجاه الأزمة السورية، قد لا يتيح نجاح أيّ طرف من الأطراف على المدى القريب في تحقيق تسوية للأزمة، وأمام تشابك المصالح وتعقيدات الأزمة السورية، أنّ العلاقات الروسية - التركية في الوقت الحالي ستراوح في مكانها، وتبقى كما هي عليه.

الخاتمة

من خلال دراستنا لأنثر الأزمة السورية في العلاقات الروسية - التركية، أنّ هذه الأزمة هي من أهمّ الأزمات التي اعترضت العلاقات الروسية - التركية مؤخراً واعقدها حلاً وهذا كلّه يرجع إلى تشابك الأطراف في هذه الأزمة، سواء أكان إقليمياً أو دولياً، وذلك بسبب الأهمية الاستراتيجية التي تحتلها سوريا بالنسبة لروسيا الاتحادية وتركيا، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم التناقضات والاختلافات بين السياسة الخارجية الروسية، وكذلك السياسة الخارجية التركية؛ حيث ذهب طرف إلى تأييد النظام، فيما عارضه طرف آخر، الأمر الذي أدى إلى زيادة تأجيج الأزمة السورية، حتى وقتنا الحاضر.

وهكذا أدّى تأثير السياسة الروسية - التركية بالأزمة السورية، وانحدارهما إلى ساحة جديدة من الصراع والتنافس، إلى تصاعد الخلافات، حتى كادت تصل إلى الحرب بين الدولتين، خصوصاً بعد إسقاط الطائرة الروسية (سوخوي) عام (٢٠١٥) من قبل تركيا؛ إذ كان لهذه الحادثة تداعيات عدّة، منها: انكفاء الدور التركي في سوريا، وتدخل القوات العسكرية الروسية

فيها، أنّ تتم معالجة مسألة مليشيا "ب ي د" الإرهابية والتشكيلات التابعة لها بشكل جذري، كونها مصدر خطر كبير على تركيا وسورية معاً. وعلى الرغم من التحذيرات التركية المستمرة، في مختلف الأصعدة وعلى أعلى المستويات، إلا أنّ واشنطن لم تظهر تفهماً لهواجس تركيا الأمنية، وهي الحليفة التاريخية لها، والشريكة معها في حلف شمال الأطلسي "ناتو"، ما أدى إلى اشتباك سياسي بينهما، بدا أقرب إلى حافة الهاوية، وكادت العلاقات تدخل منعرجاً خطيراً، شجع قوى عديدة على المراهنة على ذلك.

في المقابل، أبدت روسيا الاتحادية استعدادها للتعاون مع تركيا، وتوفير الأمن المطلوب على حدودها، بما في ذلك منع النظام من مدّ يد العون لـ "ب ي د" عسكرياً، وإرغام المليشيا على التراجع مسافة تزيد على (٣٠) كم عن الحدود، وفق مطالب تركيا، وتحميل قيادة "قسد" مسؤولية العواقب في حال إخلالها بأيّ التزام نص عليه الاتفاق الروسي - التركي في (سوتشي).

ويفسّر ذلك تشدّد تركيا مع واشنطن في ظل حالة عدم الثقة، والليونة النسبية التي أبدتها مع روسيا، رغم القلق من نوايا الأخيرة، بما فيها السعي إلى بسط نفوذها كاملاً في سوريا، ما يعني في نهاية المطاف الهيمنة على الأطراف المحلية، وإخراج بقية اللاعبين من المشهد، بما في ذلك تركيا وإيران^{٤٣}.

وهكذا، نلاحظ أنّه في ظل المستجدات الحالية تعمل السياسة الروسية وكذلك التركية على اتباع نهج "براغماتي" واقعي، يعتمد على تحقيق المصالح العليا للطرفين، وفي هذا الإطار تبنت روسيا الاتحادية وتركيا



جعل روسيا الاتحادية قطباً عالمياً إلى جانب الأقطاب الأخرى، خصوصاً في حل الأزمات العالمية.

٣- ظل الموقف الروسي منذ بداية الأزمة ثابتاً بحيث كان الداعم الأكبر للنظام السوري، على العكس من تركيا التي كانت التحولات واضحة في موقفها حيال الأزمة السورية.

٤- منذ عام (٢٠١١) تحولت الأزمة السورية إلى نقطة تنافس وتصارع بين قوى إقليمية ودولية، الأمر الذي أدى إلى امتداد الأزمة السورية من نطاقها الداخلي إلى نطاقها الخارجي.

ثانياً: المقترحات:

١- يجب على جميع الأطراف المعنية، المحلية والإقليمية والدولية أن تلتزم بخارطة طريق للسلام في سوريا، من خلال المشاركة في العملية السياسية التي تقودها سوريا، تحت رعاية الأمم المتحدة، مع مراعاة نتائج المؤتمرات الدولية التي عقدت بشأن الأزمة السورية، وذلك لتحقيق السلام في سوريا والوصول إلى حل نهائي للأزمة.

٢- يجب تكثيف الجهود العربية، وذلك عن طريق جامعة الدول العربية، والعمل على إعادة دور سوريا في النظام الإقليمي العربي إلى ما كان عليه، لأن كل ما يحدث في سوريا هو إضعاف للنظام الإقليمي العربي.

٣- يجب على الجانبين الروسي والتركي تكثيف جهود مشتركة وتعاون فعلي، وحل المشاكل

في سوريا بقوة الأمر الذي حقق للنظام مكاسب عديدة منها: ارجاع أراضي واسعة من القطعات السورية والتي كانت تسيطر عليها الأطراف المختلفة، إلا أن المصالح المشتركة الاقتصادية كان لها الأثر الواضح في تأثيرها على العلاقات الروسية - التركية؛ إذ أن المصالح الاقتصادية المتمثلة بحركة السياحة والاستثمار والطاقة (الغاز)، جعلت كلاً من روسيا وتركيا وحتى في مراحل التوتر تبقيان على مستوى معين من التعاون من أجل ضمان عدم تضرر المصالح الاستراتيجية بينهما.

وقد توصلنا من خلال دراستنا لطبيعة أثر الأزمة السورية في العلاقات الروسية - التركية، إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات هي كما يلي:

أولاً: الاستنتاجات:

١- على الرغم من التناقضات والخلافات بين روسيا الاتحادية وتركيا حيال الأزمة السورية، إلا أن كل طرف تعامل مع الأزمة وفق مصالحه الخاصة، ومع ذلك ظل التعاون الاقتصادي هو الذي يحدّد طبيعة العلاقات بين روسيا وتركيا، ودليل ذلك توقيع اتفاقيات ضخمة، تستهدف وصول حجم التبادل التجاري إلى (١٠٠) مليار دولار عام (٢٠٢٣).

٢- حققت روسيا الاتحادية معظم أهدافها على المستوى السياسي وكذلك الاقتصادي والعسكري، من خلال مبادراتها التي قدمتها إلى الأمم المتحدة وغيرها من الدول، فضلاً عن تبنيها لخارطة الإرهاب، خصوصاً في سوريا، وفي إطار الشرعية الدولية، الأمر الذي



^٩ مروان قبالان، المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغيب الرؤية، مجلة سياسات عربية، العدد (٢)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص ٤٢.

^{١٠} محمد مخلوف، قراءة في خريطة الصراع في سوريا بين لغة السلاح والخل السياسي، مركز برق للأبحاث والدراسات، اسطنبول، ٢٠١٥، ص ١٣.

^{١١} قرار مجلس الأمن الدولي (٢٢٥٤) في ٢٠١٥، على الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس: <https://undocs.org>، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/١١.

^{١٢} قرارات وبيانات مجلس جامعة الدول العربية بشأن الأوضاع في سوريا، جامعة الدول العربية، أمانة شؤون مجلس الجامعة، ٢٠١٤، ص ٧.

^{١٣} شاهر إسماعيل الشاهر، المبادرات الدولية لحل الأزمة السورية، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧، على الموقع الإلكتروني: <http://democraticac.de>، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/١٢.

^{١٤} حميد نعمة عيدان جلود، دور المبادرات السلمية في إدارة العلاقات الدولية - روسيا الاتحادية أمودجاً -، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

^{١٥} ميشيل كيلو، رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٥)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٠٢.

^{١٦} حميد نعمة عيدان جلود، دور المبادرات السلمية في إدارة العلاقات الدولية - روسيا الاتحادية أمودجاً -، مرجع سابق، ص ٢٩٧، ٢٩٨.

^{١٧} نزار عبد القادر، روسيا والأزمة السورية: مصالح جيواستراتيجية وتعقيدات مع الغرب، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد (٨٤)، شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣، ص ٨٨ - ٩٣.

^{١٨} وحيد انعام غلام، تركيا وروسيا التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٥٩)، جامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٨، ص ٥١، ٥٢.

^{١٩} ياسر عبد الحسين، منطقة الفراغ في العلاقات الدولية: الرهان الأميركي - الروسي في عالم متغير، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٦، ص ١٥١.

بينهما من أجل التوصل إلى حل حقيقي، وإنهاء الأزمة السورية.

٤- لا بد من إيجاد الفرص لحل سياسي للأزمة السورية، من خلال عقد مؤتمر دولي يجمع أطراف الأزمة، وذلك لوضع استراتيجية تسهم في إيجاد حلول جذرية للأزمة السورية بشكل فعال، وأن تلتزم جميع الأطراف بالاتفاق النهائي.

الهوامش

^١ ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، سوريا، ٢٠١٣، ص ٢٨، ٢٩.

^٢ جاك جوزيف أوسي، قراءة ومعاشية للأسباب التي أدت للأزمة في سوريا، صحيفة الحوار المتمدن، العدد (٤٠٦٤)، ٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني الرسمي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.a?sp?aid=354690>، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/١٠.

^٣ جمال وكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٠٣، ٢٠٤.

^٤ ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٦ - ١٨.

^٥ مصطفى عبد العزيز مرسى، التكالب على روسيا وصراع الأدوار ومعضلة التسوية السياسية، مجلة شؤون عربية، العدد (١٧٢)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٩.

^٦ حسن محمد صعب، الانتهاك الأميركي للسيادة السورية بين القانون والسياسة، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٦، ص ٧٧.

^٧ ابتسام محمد العامري، الأزمة السورية قرارات في تأثير البعد الإقليمي، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد (١٧)، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٣، ص ٢١٩.

^٨ حميد نعمة عيدان جلود، دور المبادرات السلمية في إدارة العلاقات الدولية - روسيا الاتحادية أمودجاً -، مركز العراق للدراسات، العراق، ٢٠١٦، ص ٢٣٢، ٢٣٣.



^{٢٢} إمره غوركان أباي، الاقتصاد بين تركيا وروسيا يتصدر أجندة قمة أردوغان - بوتين في إسطنبول، على الموقع الإلكتروني: www.aa.com.tr ، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/٢.

^{٢٣} وحيد انعام غلام، مرجع سابق، ص ٥٩.

^{٢٤} وحيد انعام غلام، مرجع سابق، ص ٥٦، ٥٧.

^{٢٥} وحيد انعام غلام، مرجع سابق، ص ٦٠، ٦١.

^{٢٦} رامي القيلولي، التقارب الروسي - التركي: ٥ منافع اقتصادية وأهداف جيوسياسية، على الموقع الإلكتروني: www.alaraby.com . تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١٠.

^{٢٧} محمد عبد الله يونس، روسيا مسارات جديدة لتصدير الغاز، على الموقع الإلكتروني: www.elecnter.com . تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١١.

^{٢٨} ميثاق مناحي العيساوي، تداعيات اسقاط طائرة السوخوي ٢٤ على العلاقات الروسية التركية، على الموقع الإلكتروني: https://amp.annabaa.org/bushra/author_sarticles/4320 ، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/٥.

^{٢٩} فتحية محي الدين طه، تطور العلاقات الروسية التركية من ٢٠٠٠ - ٢٠١٦، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٣٥.

^{٤٠} محمد خالد، سوريا تحولات فاصلة وسيناريوهات مفتوحة، على الموقع الإلكتروني: <https://www.albayan.ae/one-world/political-issues> ، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/٥.

^{٤١} نور الشرقي، الأزمة السورية ومكافحة الإرهاب، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، ٢٠١٨، ص ٢٢.

^{٤٢} صافيناز محمد أحمد، الأزمة السورية معضلة مزدوجة بين تعثر التسوية ومحاربة الإرهاب، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٣.

^{٤٣} محمود عثمان، تحولات المشهد السوري بعد التفاهات التركية الأمريكية الروسية، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aa.com.tr/ar/> ، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٢/٧.

^{٢٠} علي حسين باكير، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص ٥١٦.

^{٢١} معمر فيصل خولي، العلاقات التركية - الروسية: من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ٧٠، ٧١.

^{٢٢} جهاد عودة، مستقبل الشرق الأوسط والتحديات الاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٥٥٤، ٥٥٥.

^{٢٣} جهاد عودة، مرجع سابق، ص ٥٥٦.

^{٢٤} زاهر البيك، تعرف على ست محطات تاريخية للتدخل التركي بالشمال السوري، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/11> تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/١٨.

^{٢٥} مصطفى اللباد، أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٩٧، ٩٨.

^{٢٦} خورشيد دلي، التدخل الروسي في سوريا ... نهاية الدور التركي، مجلة الوحدة الإسلامية الإلكترونية، العدد ١٦٧، ٢٠١٥، على الموقع الإلكتروني: wahdaislamyia.org ، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١٠/٢٨.

^{٢٧} جلال الورغي، الأزمة الروسية-التركية: محددات التاريخ والجغرافيا والتطلعات لأدوار جديدة، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥، ص ٥، ٦.

^{٢٨} أنا بورشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع - الآثار - الآمال، تقارير، معهد واشنطن، ترجمة: مركز ادراك للدراسات والاستشارات، ٢٠١٦، ص ٤٣.

^{٢٩} فريدة حموم، التدخل العسكري التركي في سوريا: اللجوء للقوة العسكرية في العلاقات الدولية، مجلة اتجاهات سياسية، العدد ٣، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ٢٠١٨، ص ٩.

^{٣٠} خورشيد دلي، هل تفجر الأزمة السورية العلاقات التركية الروسية، مجلة الوحدة الإسلامية الإلكترونية، العدد ١٣٤، ٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني: wahdaislamyia.org ، تاريخ الزيارة ٢٠١٩/١١/١.

^{٣١} وحيد انعام غلام، مرجع سابق، ص ٥٦.

